A PATHWAY TO PEACE

إطار عمل المشاركة
من أجل التطوُّر القادم في بناء السلام

HUMANITY UNITED

تشرين الأول/أكتوبر 2025

جدول المحتويات

A PATHWAY TO PEACE

إطار المشاركة

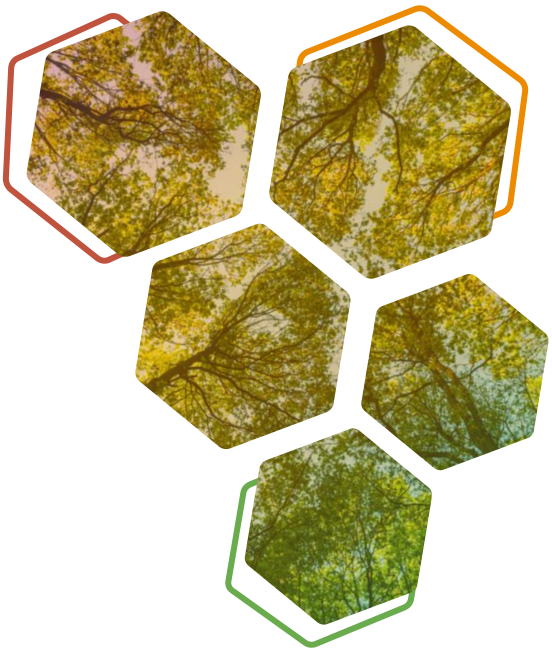

الملخص التنفيذي 03

مقدِّمة 06

التوتُّرات والديناميكيات 10

رؤية للمستقبل 14

مسار نحو رؤية جديدة 18

توصيات لجميع الأطراف الساعية إلى تحقيق السلام 18

توصيات الجهات المانحة الثنائية 21

توصيات المؤسَّسات الخيرية 24

الجهات الفاعلة الوسيطة - توصيات المنظَّمات الدولية غير الحكومية 28

توصيات بناة السلام 32

الملخص التنفيذي

مسار نحو السلام: إطار عمل المشاركة من أجل التطوُّر القادم لبناة السلام هو إطار لأصحاب الرُّؤى والمسؤولين عن اتِّخاذ القرارات المعنيين بابتكار طرق جديدة للعمل معًا من أجل تحقيق السلام.

أُعِدَّ هذا الإطار:

بناءً على
استبيان ومجموعات تركيز عالمية

عبْر
37
دولة

بواسطة
135
من بناة السلام المباشرين

يرى بناة السلام المباشرون أن بناء السلام هو عملية سياسية تتطلَّب عملًا دؤوبًا. كما يعتقدون أن جهود بناء السلام ظلَّت محصورة لفترة طويلة جدًا في مجالَي التنمية والمساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، لم تتلْ الحركات الاجتماعية السلمية التقدير على دورها في تهيئة المناخ السياسي الذي يمكن أن يسود فيه السلام.

تتيح هذه اللحظة التاريخية فرصة لإعادة بناء نظام أكثر عدالة يستند إلى علاقات طويلة الأمد وقائمة على الثقة. إذ يظن بناة السلام والحلفاء المباشرون أن المساءلة المتبادلة ستؤدي إلى تغيير أكثر نظامية وفاعلية. كما سيتطلَّب تطبيق هذا الإطار تكييفه مع كل سياق محلِّي، وقد يتَّخذ أشكالًا مختلفة باختلاف المناطق الجغرافية. ويعترف بناة السلام المباشرون بأن تنفيذ إطار العمل قد يواجه بعض الصعوبات في البداية، ولكن بمرور الوقت ستتشكَّل طرق جديدة للتعاون. وبناءً على ذلك، اقترح بناة السلام والناشطون والحلفاء المباشرون الرؤية والمبادئ التوجيهية ومعايير التنفيذ التالية.

بيان الرؤية

ما الذي نسعى لتحقيقه؟

نظام يُبنَى فيه السلام من خلال قيادة محلية، وجهود تراعي خصوصية كل بيئة وتعتمد على مشاركة المجتمع المحلي. ويحافظ هذا النظام على استدامته بإقامة شراكات وتحالفات تعاونية طويلة الأمد ترتكز على المساءلة المتبادلة. وذلك بهدف بناء عالم أكثر عدلًا وشمولًا.

التوصيات		المبادئ التوجيهية
كيف نحقّق رؤيتنا؟		ما الذي يوجّه عملنا؟
بناء السلام بالتزامن مع الصراعات الكبرى ضد القمع النظامي لضمان تحقيق سلام دائم.		بناء سلام يُعَد مسعىً **قائمًا على أسس ثقافية وسياقية.**
دمج السعي لتحقيق السلام عبْر مختلَف القطاعات والحركات والتحالفات.		**عمليات اتِّخاذ قرارات** تتَّسم بالشمولية وتهدف إلى تعزيز شراكات متينة وطويلة الأجل.
دعم الأفراد ومجتمعاتهم في قيادة العلاقات التعاونية المشتركة وحل الصراعات من خلال آليات سلمية مراعية للثقافة وقائمة على الرعاية.		ربط العلاقات والشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة بقيم مشتركة تتمثَّل في تبادل الاحترام والثقة والشفافية.
تكوين شراكات قائمة على ديناميكيات تقاسم السلطة وتستند إلى المصالح الجماعية والمتبادلة.		توزيع الموارد على أساس مسؤولية التنفيذ، وإخضاع بناة السلام للمساءلة أمام المجتمعات المحلية والجهات المانحة بشأن عمليات البرنامج ونتائجه.
الاستثمار في بناء السلام باعتباره عملية طويلة الأمد تقوم على الصبر وبناء الثقة والالتزام المستمر.		عمليات تعلُّم وإنتاج معرفة تتضمَّن تبادل الخبرات والممارسات العملية بين بناة السلام والجهات الفاعلة الدولية والجهات المموِّلة والمجتمعات المحلية.

تحديد التوقعات المرجوة من إطار العمل

تعكس التوصيات نهجًا استشرافيًّا لا يكتفي بمجرد حلول فورية. وقد يستغرق تنفيذ هذه التوصيات بين خمس إلى عشر سنوات. كما ستتطلَّب العمل الجماعي بين جميع الأطراف المعنية وبناة السلام على مختلف المستويات؛ لتحسين نظام المساعدات الخارجية. وتنفيذ هذا الإطار بنجاح يحتاج إلى التزام راسخ من جميع بناة السلام والناشطين والحلفاء، بغض النظر عن موقعهم أو مركز نفوذهم. ويستند هذا الإطار إلى إدراك جميع الجهات الفاعلة أنها مطالبَة بالعمل معًا واتِّخاذ الإجراءات التي تهدف إلى بناء السلام.

ندعوكم للمشاركة في هذا الإطار والاطِّلاع على التوصيات التي جرى تنظيمها حسب الأطراف المعنية، والتي تشمل: الجهات المانحة الثنائية والمؤسَّسات الخيرية والمنظَّمات الدولية غير الحكومية وبناة السلام المباشرين.

المصطلحات الرئيسة[1]

المفاهيم التي تشكِّل أساس عملنا

المساءلة المتبادلة: الحالة التي تحاسب فيها الجهات المموِّلة والمنظَّمات غير الربحية بعضها بعضًا عن تصرُّفاتها والتزاماتها وقراراتها مع الاستعداد للتواصل بشفافية عند حدوث تغييرات أو تحوُّلات قد تؤثِّر في الطرف الآخر. وفي إطار العمل الخيري القائم على الثقة، تُعزَّز المساءلة المتبادلة من خلال الشعور المشترَك بالمسؤولية تجاه المجتمعات التي تتلقَّى الخدمات.

بناء السلام: الإجراءات والعمليات التي يتَّخذها الأشخاص، عبْر المنظومة بأكملها، والتي تساعد في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم.

بناة السلام المباشرون: يشير هذا المصطلح إلى الأشخاص الأقرب للصراع والأعمق تأثُّرًا به، ويمتد نطاقهم إلى ما يتجاوز الأطراف المؤسَّسية والمهنية ليشمل الأفراد العاديين من مختلَف القطاعات والخلفيات والظروف ممَّن يتولون زمام الأمور في مواجهة الصراعات القائمة في حياتهم ومجتمعاتهم.

مقدِّمة

السياق

تشهد عملية بناء السلام لحظة حاسمة في ظل تزايد عدم المساواة وضعف المساعدات وتزعزع الثقة، وهي عوامل تهيئ الظروف لاندلاع موجات جديدة من العنف؛ وهو -بالتبعيَّة- ما يقوِّض جهود السلام على المدى الطويل.

تتجه حكومات أمريكا الشمالية وأوروبا إلى التخلِّي عن تنفيذ أجندات الأمن الإنساني وتمويلها. وعوضًا عن ذلك، تعمل هذه الحكومات على تأمين حدودها ومصالحها الوطنية من خلال زيادة الميزانيات العسكرية. تضاعفت مستويات الصراع تقريبًا في السنوات الخمس الماضية،[2] في حين أن الاتفاقات التي جرى التوصُّل إليها مؤخرًا هي اتفاقات قصيرة الأجل وقائمة على تبادل المنفعة ولا تعالج الأسباب الجذرية للصراعات،[3] علاوة على أن المنظَّمات متعددة الأطراف وآليات القانون الدولي غير قادرة على التكيف بسرعة للتعامل مع التحديات المتشابكة في عالمنا اليوم. إذ يواجه الناس حاليًّا حقائق الفقر المتزايد، وتفاقم عدم المساواة، وآثار تغيُّر المناخ. كل ذلك في الوقت الذي تتنج فيه الاقتصادات الاستخراجية ثروات هائلة تستقر في أيدي عدد قليل من الأفراد، وتتراجع في المقابل التمويلات الموجَّهة للتغيير الاجتماعي.

أدى الانخفاض الكبير في تمويل المساعدات الخارجية الذي اتَّبعته حكومات أمريكا الشمالية وأوروبا إلى إعاقة الزخم نحو بناء عمليات سلام على المستويين الهيكلي والمجتمعي. لقد تسبَّبت هذه التخفيضات في تدهور الثقة بين المجتمعات المحلية وبناة السلام المباشرين المهتمين بمنع الصراعات العنيفة، ومعالجة أوجه الظلم، وإعادة بناء مجتمعات صحية.[4] ومن المرجَّح أن يؤدي غياب السلطة وتزايد الاحتياجات الإنسانية إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة الحاليَيْن. كما أن النزاعات العالقة بين المجتمعات، إلى جانب عدم الاستقرار الاقتصادي، قد تؤدي إلى توليد مشاعر الاحتقان التي تجعل الأفراد أكثر عُرضة للتأثُّر بالسرديات التي تصوِّر العنف كأنه وسيلة مقبولة لحل الصراعات. وقد لاحظ بناة السلام المباشرون صعود الاستبداد وتقلُّص المجتمع المدني وزيادة الاستقطاب في العديد من المناطق الجغرافية. فيما أدى عدم اليقين على الصعيدين العالمي والمحلي إلى زيادة الاستقطاب والنزعة الانعزالية. وهكذا فإن الظروف التي تمهِّد لتفاقم الصراع آخذة في التشكُّل بضراوة.

أجرت منظَّمة Humanity United استبيانًا عالميًّا في تموز/يوليو 2025؛ وذلك لاستشارة بناة السلام المباشرين والجهات الفاعلة الأخرى بشأن ديناميكيات السلطة، ومشهد التمويل، والتوصيات المقترحَة للمستقبل. وأشار بناة السلام إلى النقص العام في التمويل والدعم اللازميْن لتعزيز السلام في هذه اللحظة الحرجة. ومنذ تموز/يوليو 2025، أبلغت 14 منظَّمة على الأقل عن نفاد مواردها المالية،[5] وتشير نتائج الاستبيان إلى أن 44% من الجهات المشارِكة تتوقع نفاد أموالها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2025.[6]

في ظل هذا المشهد القاتم، ما زالت هناك بارقة أمل. فرغم وطأة الضغوط الجسيمة في شتّى أنحاء العالم، لا يزال الأفراد ينظِّمون صفوفهم،[7] وينضمون إلى الحركات الساعية إلى التغيير. حيث يعملون على فض النزاعات المحلية، ومد جسور التواصل، والدعوة إلى العنف السلمي.[8] واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجري تحليل الصراع من خلال زوايا متعدِّدة تكشف عن الترابط والتأثير المتبادل بين العنصرية والاستبداد والاستعمار والرأسمالية. ويسعي الأفراد إلى بناء رؤية مشتركة للسلام والأمن والأمان يمكن أن تمثِّل قوة توحِّدهم في الأوقات التي يطغي فيها عدم اليقين.

> *لكي تنجح عملية بناء السلام في مواكبة هذه اللحظة، فيجب أن تصبح* ***أكثر شجاعة وأكثر واقعية وأكثر صدقًا*** *بشأن المنظومات التي تعمل في إطارها».*
>
> - منظَّمة خيرية، كينيا

لماذا يُعَد بناء السلام أمرًا مهمًا؟

يزداد تمركز الفقر في المناطق المتَّسمة بالهشاشة والمتأثرة بالصراعات. وفي غضون العقد المقبل، من المتوقع أن يعيش 400 مليون شخص في فقر مدقع بالمناطق المتضرِّرة من الصراعات.[9] وقد يؤدي الصراع الشديد إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 15٪ في خلال خمس سنوات.[10] كما أن تكاليف الحرب لا تنعكس على المعاناة الإنسانية فحسب، بل في الخراب المادي أيضًا. ولا تزال عملية بناء السلام مسعىً فعالًا من منظور التكلفة وإنقاذ أرواح البشر. وعليه فإن منع نشوب الحروب والصراعات بوسائل سلمية يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي ويحول دون حدوث موجات الهجرة الجماعية القسرية. وبالنظر إلى أن كلّ دولار أمريكي يُنفَق على منع الصراعات، يقابله توفير 103 دولارات أمريكية من تكاليف المساعدات الإنسانية والأمنية،[11] يؤكِّد معهد الاقتصاد والسلام أن تعزيز السلام يمكن أن يؤدي إلى تحسُّن اقتصادي كبير، ومن ثَمّ يمكن استخدام الموارد في أنشطة تحقِّق عوائد أعلى وتزيد الناتج المحلي الإجمالي.[12]

يوفِّر إطار العمل الجديد فرصة لإعادة تنظيم المساعدات على أساس الثقة والفاعلية والخبرة المجتمعية. ويمكن لنظام المساعدات الخارجية أن يحقق تأثيرًا يفوق كثيرًا ما يحققه اليوم. فعلى مدار التاريخ، منعت اختلالات موازين القوى ومحدودية الوصول إلى الموارد المستدامة الأطرافَ الأقرب إلى الصراع من الاضطلاع بدور هام في إيجاد حلول طويلة الأجل. وكثيرًا ما تعرَّضت المجتمعات وقيادتها المحلية للإهمال وعدم الإنصات إلى احتياجاتها. كما أدَّت اللغة البيروقراطية والتقنية، إلى جانب أساليب القياس الجامدة، إلى عزل الأشخاص الأكثر تأثُّرًا بالصراع من عمليات الحوار والمساءلة الهامة. كما أن المعلومات التي نُقِلَت عبْر التقاليد الشفوية وسرد الحكايات واللغات المحلية لم تُسجَّل أو تلقَ تقديرًا كافيًا. الأمر الذي جعل الديناميكيات المحلية غير مفهومة تمامًا، وكانت الافتراضات في بعض الأحيان غير صحيحة. وقد أدى ذلك إلى ضعف فاعلية بناء السلام.

لم يكن لدى بناة السلام والناشطين المباشرين سلطة اتخاذ القرارات لتصميم أنشطة بناء السلام، وتحديد خطط العمل، والتحكُّم في الميزانيات، أو المشاركة بنشاط في عمليات التقييم والتعلُّم. ورغم ذلك وقعت على عاتقهم مسؤولية تنفيذ الأنشطة والحفاظ على العلاقات مع المجتمعات المحلية، وغالبًا ما كان ذلك على حساب تعرُّضهم لمخاطر شخصية جسيمة ووسط أوضاع عمل غير مستقرَّة.

شكلَّت الحملة الأخيرة لتنفيذ أجندة التوطين (2015-2025) دعوة إلى التحوُّل التدريجي في نموذج المساعدات الخارجية. وقد أُحرِز تقدُّم في تعريف مفاهيم رئيسة مثل: التوطين والشمولية والتنمية بقيادة محلية. وهذا ما مكَّن المنظَّمات الدولية غير الحكومية وشركاءها من اختبار بعض النماذج وتصوُّر طرق عمل جديدة محتملة.[13] كما أتاح ذلك مجالًا للحوار داخل المنظَّمات وأدى إلى بعض التغييرات التنظيمية. بيد أن التعريفات المحدودة للمساءلة قد أعاقت أجندة التوطين.[14]

كانت العلاقات مرتبطة باتفاقات تعاقدية تتطلَّب عمليات مساءلة تصاعدية وتعتمد على وسطاء لتخفيف المخاطر بالنسبة للجهات المانحة الثنائية ومتعددة الأطراف. وهذه القيود منعت إنشاء نظام ينقل السلطة على نحو عادل وشرعي، ويمنح صوتًا للمجتمعات المتضرِّرة من الصراع، ويتيح الملكية المستدامة.[15]

هذه اللحظة تتيح فرصة لإعادة بناء نظام مساعدات خارجية أكثر فاعلية ومدعوم بعلاقات طويلة الأمد قائمة على الثقة ومؤسَّسة على خبرة المجتمعات وقدرتها على التنفيذ.

حدَّد بناة السلام المباشرون من البلدان التي تعاني الصراعات أولويات العقد القادم من بناء السلام، وذلك من خلال عملية تعاونية. خلال لحظة مفصلية من أجندة التوطين، في تشرين الأول/أكتوبر 2024، سعَت منظَّمة Humanity United إلى ما يلي: (1) المشاركة الهادفة والفعَّالة مع خبراء بناء السلام، (2) إتاحة مساحات للحوار الصريح بشأن الجوانب التقنية لبناء السلام والتعاون الدولي، (3) دعم إنشاء إطار عمل جديد للمشاركة في قطاع بناء السلام.

عقدت منظَّمة Humanity United اجتماعًا يضم 9 من بناة السلام المباشرين من 6 بلدان متأثِّرة بالصراعات؛ وذلك لتشكيل لجنة توجيهية لقيادة عملية وضع إطار العمل. وقد قدَّمت منظَّمات شبكية -بالتعاون مع موظفي منظَّمة Humanity United- ترشيحاتٍ لأعضاء اللجنة التوجيهية. وقد وقع الاختيار عليهم لتميُّزهم القيادي في تنفيذ أنشطة بناء السلام. وبدورها أنشأت اللجنة التوجيهية إطارًا للبحث، وأقرَّت أسئلة البحث ونتائجه. وقد رتَّب أعضاء اللجنة التوصيات حسب الأولوية. كما استُشير أكثر من 135 من بناة السلام والشركاء المباشرين عبْر سلسلة من ستة مناقشات جماعية مركَّزة ومُحدَّدة الموضوعات استمرت كلٌّ منها ساعتين، بالإضافة إلى استبيان عالمي، ومقابلات مع مصادر رئيسة للمعلومات. علاوة على ذلك، عُقدَت جلستان استمرتا ساعتين مع 16 منظَّمة دولية وسيطة غير حكومية.

طُلِب من جميع الأفراد الذين شاركوا في العملية أن يعبّروا عن رؤيتهم للمستقبل. وذلك مع افتراض أن الدول ستظل قائمة، وأن بعض الحكومات الثنائية (التي تشارك في علاقات ثنائية) ستموِّل المساعدات الخارجية. وقد وضَّح بناة السلام والناشطون المباشرون التحديات الراهنة التي يواجهونها في تنفيذ مبادرات بناء السلام. كما طُلب من جميع المشاركين تقديم توصيات تجمع بين كونها طموحة وقابلة للتنفيذ في غضون السنوات الخمس إلى العشر المقبلة؛ من أجل تحسين مستقبل بناء السلام.

إطار المشاركة المعني موجَّه إلى متَّخذي القرارات والمنظَّمات التي تؤمن بقوة الديمقراطية وأهمية التواصل بين أفراد الشعوب. وهو مخصَّص لبناة السلام الذين يعيدون توجيه جهودهم حاليًّا ويفكِّرون بعمق في دورهم داخل منظومة المساعدات. ويشمل ذلك صانعي السياسات، والحكومات، والجهات التي تقدم تمويلًا للأمن الإنساني والديمقراطية والتواصل بين أفراد الشعوب. كما أنه موجَّه لجميع الجهات الفاعلة والحلفاء الذين يعملون على تغيير نظام المساعدات الخارجية والطريقة التي نعمل بها معًا لتحقيق السلام.

ترى منظَّمة Humanity United أن هذه لحظة نادرة لإعادة تصوُّر علاقاتنا العالمية وابتكار طرق جديدة للعمل معًا. فهذا إطار عمل تصاعدي يسعى إلى إقامة علاقات جديدة مع التركيز على الأطراف الأقرب إلى الصراع. كما أنه يستوعب حصيلة الحكمة الجماعية لبناة السلام والناشطين المباشرين، ويوثّق المسارات التي يقترحونها من أجل نظام شراكات بناء سلام يتميَّز بأنه أفضل من ناحية الشمول والتكيُّف والاستجابة والمساءلة المتبادلة. إنه إطار يجمع بين الطموح في الرؤية والاستناد إلى توصيات عملية.

التوترات والديناميكيات

إن تحوُّل نظام المساعدات لا يتطلَّب الوفاء بوعود بناء السلام فحسب، بل يستلزم أيضًا دراسة نقدية لأوجه قصور هذا النظام والتي قد تواصل إحداث الضرر في بعض الأحيان.

على الرغم من وجود نشاط بناء السلام منذ آلاف السنين، فإن قطاع بناء السلام الحديث -كما يصفه هذا التقرير- قد استقرَّ ضمن نظام المساعدات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة. ويلتزم قطاع بناء السلام بتهيئة الظروف الملائمة للسلام بوسائل سلمية. في حين أن بناء السلام يمثِّل مسعىً أخلاقيًّا وقيَميًّا، فإنه جزء لا يتجزَّأ من سياق أوسع من عدم المساواة واختلال التوازن. ولذا فإن الالتزام الحقيقي بإمكانات بناء السلام يتطلَّب نقدًا دقيقًا وبنَّاءً. وقد حدَّد بناة السلام المباشرون التوترات الرئيسة التي تعوق بناء السلام عن تحقيق تغيير دائم.

> *لا يمكنك التشدُّق بالسلام وأنت جائع. وليس بوسعك التحدُّث عن السلام حين ترى الجناة يعيشون حياة رغدة، فهذا يصبح عاملًا دافعًا نحو الجريمة والصراع؛ إذ توجد علاقة قوية للغاية بين السلام والعدالة. والنقطة التي غالبًا ما يغفل عنها الغرب عند تمويل هذه البرامج هي الاعتراف بأنه* ***لا يمكن تحقيق السلام دون عدالة»****.*
>
> - جهة وسيطة (منظَّمة دولية غير حكومية)، نيجيريا

إن الاستمرار في عدم الاعتراف الصريح بأن الجهات الفاعلة الدولية تستفيد من الصراعات وعدم المساواة؛ يساهم في تكريس نظام عالمي غير عادل. وعلى مدى عقود، فشل العديد من الأفراد والمنظَّمات والدول حسنة النيَّة في إدراك كيفية استفادتهم مؤسسيًّا وشخصيًّا من استمرار عدم الاستقرار والصراع وعدم المساواة النظامية. ومن خلال منح أولوية توجيه الموارد للمجموعات المسجَّلة الناطقة باللغة الإنجليزية، أدت هياكل توفير الموارد أيضًا إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية وخلق التوترات. وغالبًا ما تركِّز عمليات المساءلة المالية على معدلات إنفاق الأموال، بدلًا من التركيز على أوجه إنفاقها وما إذا كانت الأموال تُنفَق بأكثر الطرق فاعلية.

رغم أن الانتقادات الموجَّهة للقطاع الدولي والنظام العالمي موجودة منذ زمن طويل، فإنها لم تحظَ بانتباه أوسع إلا مؤخَّرًا. ونتيجة رفض الإقرار بمدى تواطؤ الشركاء الدوليين في هذه الديناميكيات واستفادتهم منها، نادرًا ما تُعطى الأولوية للجهود الرامية إلى إحداث تغيير نظامي ومعالجة الأسباب الجذرية، وحتى إن حدث ذلك، فإنها غالبًا ما تظل خارج صلب الحلول المقترحة.

السلام والصراع ليسا مفهومين منفردين أو ثابتين أو محدَّدين بإطار زمني، ومع ذلك تتوقَّع برامج السلام نتائج خطية ويمكن التنبُّؤ بها. إن السلام ليس حالة ثابتة بل عملية ديناميكية تتطوَّر مع تقدُّم المجتمعات في مسيرتها الدائمة. بيد أن معظم برامج بناء السلام تحدِّد نتائج خطية تعتمد على نظريات التغيير (ToCs)، وتُقاس بمؤشِّرات موحَّدة وقابلة للقياس الكمي. وتُقيَّم البرامج وفقًا لمعايير خارجية محدَّدة مسبقًا دون فهم كامل لكيفية زيادة التعقيدات وتطوُّر السياقات. كما أن التقييمات الممولة من مصادر خارجية تمنح الأولوية للأسئلة التي تطرحها الجهات المانحة وكذلك للمساءلة، وذلك على حساب العمليات الهادفة إلى التطوير والتي تركز على التعلُّم.

تؤثِّر الصراعات في مجتمعات كاملة بطرق مختلفة، لكن برامج السلام لا تتمتَّع بالمرونة الكافية للتكيُّف مع ذلك. في المناطق المعرَّضة للصراعات، لا يقتصر وقوع الأحداث الصادمة على الأفراد فحسب، بل يمتد أثرها ليشمل مجتمعات وأمم بأكملها. ولا تدرك المجتمعات مدى صدمتها حتى عندما تكون في حاجة إلى التعافي. وغالبًا ما يواجه الناس خسائر ظاهرة وأخرى خفية. فقد يعيشون في أوضاع يسودها العنف ويصبح فيها هذا العنف أمرًا عاديًّا، حتى في حالة عدم وجود صراع حقيقي وعنيف. وكثيرًا ما تكون برامج بناء السلام وعلاج الصدمات قصيرة للغاية وتتغير بتغيُّر الأولويات المؤقَّتة والمتغيِّرة للجهات المانحة. علاوة على ذلك، غالبًا ما لا تمنح هذه البرامج منفذيها الاستقلالية اللازمة لتغيير البرامج وفقًا للطبيعة المتغيِّرة للصراعات والصدمات النفسية. وفي الغالب يكون تركيز الجهد المحدود في التعافي والرفاهية الذي تدعمه الجهات المانحة مُنصبًّا على النماذج الغربية، بدلًا من الاستفادة من التقاليد المحلية. ولكي تتعايش المجتمعات التي تعاني الصراعات، فمن الضروري إجراء إصلاحات عميقة وحقيقية لضمان عمليات التعافي.

> *لدينا جزء كبير من المجتمع متأثِّر بالصراعات. والتحفُّظ الأكبر يمكن في أننا جميعًا نتأثر بهذه الصدمات. ولكن قد توجد بعض الاختلافات في* ***درجة تأثير الصدمات النفسية ومشكلات الصحة العقلية*** *علينا».*
>
> - منظَّمة مجتمعية أو منظِّمة مجتمع مدني، اليمن

في سعيهم نحو الاحترافية، ركَّز بناة السلام على بناء قطاع أدَّى إلى إبعاد الحلفاء المحتملين. أصبح قطاع بناء السلام أكثر احترافية واعتمد مصطلحات لوصف المنهجيات والأساليب، وهو ما تمخَّض عن إنشاء حواجز معقَّدة للغاية أمام الدخول إلى هذا القطاع. فاللغة التكنوقراطية المتخصِّصة التي تستخدمها المنظَّمات الدولية غير الحكومية والمنظَّمات متعددة الأطراف لا تلقى صدىً، ولا يمكن ترجمتها بسهولة أو نقلها بوضوح عبْر الثقافات أو السياقات المختلفة. ومن ثَمَّ فهذه المصطلحات تشكِّل حواجز تحول دون المشاركة والتعاطف.

> *الحقيقة هي أن ديناميكيات* ***الصراع في السودان متشابكة*** *مع الخيانات السياسية وتشريد العائلات والسرديات الدينية والمظالم العالقة دون حل.* ***واستخدام أطر عمل خارجية ينطوي على خطر إبعاد المجتمعات المحلية»****.*
>
> - منظَّمة محلية وطنية لبناء السلام، السودان

إن تحليلات الصراع والسلام التي تشكِّل جوهر تصميم مبادرات السلام تفتقر إلى معلومات مهمة. تُجرى معظم التحليلات بمساهمة ضئيلة من الأشخاص المتضرِّرين أو المجتمع المدني المحلي أو مرتكبي أعمال العنف. وحتى عند إشراك المجتمعات المحلية والاعتراف بها، نادرًا ما تؤثِّر تحليلاتها ونظراتها إلى العالم في جمع البيانات أو تحليلها أو الحلول المقترحَة. فقلَّما تجد تحليلات للصراعات على المستوى الكلي بقيادة المجتمعات المحلية، وهو ما يفضي إلى ثغرات في فهم الديناميكيات على المستوى المحلي. كما أن الافتقار إلى وجهات نظر متنوعة يساهم في إحداث فجوات معرفية. ونتيجة لذلك، فإن بعض مبادرات السلام تعاني من عيوب جوهرية منذ بدايتها بسبب عدم اكتمال تحليلاتها. ولذا تدعونا الحاجة إلى نهج جديد متعدد المستويات لتحديد نقطة الانطلاق المناسبة لإحداث تغيير فعَّال.

غالبًا ما يمتلك بناة السلام المباشرون المعرفة بالسياقات المحلية، لكنهم يفتقرون إلى التمويل والفرص الكافية لتنفيذ الحلول. كثيرًا ما تواجه المنظَّمات المحلية، ولا سيما في القطاعيْن الاجتماعي وغير الربحي، عوائق كبيرة في جهودها الرامية إلى تعزيز عملياتها وتوسيع نطاقها. إذ توجد ثلاث ثغرات رئيسة تحد من فاعليتها ألا وهي: نقص الموارد اللازمة للتدريب، وغياب فرص التواصل المباشر مع الجهات المانحة، وعدم كفاية التمويل المُخصَّص لتنفيذ البرامج. وغالبًا ما يتعذَّر عليهم تسجيل منظَّماتهم بسبب العقبات البيروقراطية أو السياسية. كما يواجه بناة السلام المباشرون متطلبات معقَّدة تتعلَّق بالامتثال في تقديم المنح والإجراءات الإدارية وإعداد التقارير. علاوة على ذلك، عندما ينجح بناة السلام المباشرون في إحداث تحوُّل إيجابي في حالة الصراع على مستوى المجتمع المحلي، فإنهم لا يملكون سوى القليل من الآليات المتاحة للتوسع إلى المستوى الوطني.

غالبًا ما لا ترقى جهود المساءلة التي تُبذل بعد انتهاء الصراعات إلى مستوى تطلُّعات الضحايا.

غالبًا ما تُنفَّذ عمليات المصالحة واكتشاف الحقيقة، ورغم أنها قد تساعد في التعافي، فإنها نادرًا ما تضمن المساءلة الحقيقية. إذ يمكن تصميمها مع التركيز على النخب الاجتماعية، بدلًا من أولئك الأكثر تأثرًا بالصراعات. هكذا يظل مرتكبو الجرائم أحرارًا في أغلب الأحيان. وقد أشار بناة السلام المباشرون أن الدولة لا تضمن سلامة الضحايا، والناشطين، والعاملين في مجال بناء السلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فنادرًا ما تُستخدَم التعويضات المقدَّمة للمجتمعات المحلية لردع العنف في المستقبل أو لتحقيق العدالة والمساءلة.

مع أخذ هذه التوترات والديناميكيات في الاعتبار، وضع بناة السلام المباشرون رؤية ومبادئ توجيهية وتوصيات لإعادة تصوُّر علاقاتنا العالمية وابتكار طرق جديدة للعمل معًا.

رؤية للمستقبل

رؤيتنا هي نظام يُبنَى فيه السلام من خلال قيادة محلية، وجهود تراعي خصوصية كل بيئة ومعتمدَة على مشاركة المجتمع المحلي. ويحافظ هذا النظام على استدامته بإقامة شراكات وتحالفات تعاونية طويلة الأمد ترتكز على المساءلة المتبادلة. وذلك بهدف بناء عالم أكثر عدلًا وشمولًا.

يتصوَّر بناة السلام المباشرون نظامًا جديدًا يجري فيه تقاسم السلطة بشكل حقيقي حيث تكون المساءلة المتبادلة في صميم العلاقات واتِّخاذ القرارات والملكية والموارد. أيْ مستقبل تتولى فيه المجتمعات قيادة مسارها نحو التعافي والعدالة.

> *لا يقتصر معنى التوطين على نقل الموارد والسلطة وإتاحة الوقت للمجتمع المدني المحلي. **بل يعني أيضًا أن نُخضِع أنظمتنا للتدقيق، ونتحمّل مسؤولية خياراتنا، ونستعد للمحاسبة على النتائج والتأثيرات التي نعد بها.** فالثقة علاقة متبادلة بين طرفين. ويظهر التأثير الفعلي حين تلتزم الأطراف المانحة والمستفيدة بتطبيق المساءلة المتبادلة فيما بينها ولصالح المجتمعات التي نخدمها».*
>
> - منظَّمة شبكية عالمية عابرة للحدود، باكستان

المبادئ التوجيهية

تحدِّد المبادئ التوجيهية التالية الأساليب الرئيسة التي تشكِّل بناء السلام الفعَّال والشامل والمستدام. وهي توكِّد أن بناء السلام عملية متطورِّة تنبع من الثقافة والسياق والتعاون. وهذه المبادئ مجتمعة تقدِّم إطارًا للجهود المحلية المسؤولة طويلة الأمد الرامية إلى تعزيز السلام الدائم.

بناء سلام يُعَد مسعىً قائمًا على أسس ثقافية وسياقية.

إن بناء السلام يتطوّر ليتكيَّف مع عالم اليوم وديناميكياته. حيث تُحترَم الثقافات وممارسات التعافي التقليدية، وذلك مع إشراك أصوات جديدة، وعدم فرض النماذج أو تعديلها لتناسب السياق المحلي، بل ينبع الابتكار من داخل المجتمع المحلي وعلى أيدي أفراده. وهكذا تُعمَّم الحلول المحلية لتشمل الصعيد الوطني من أجل إحداث تغييرات نظامية أوسع نطاقًا. وتُعَد استدامة النتائج من صميم عملية التنفيذ، إذ توضَع احتياجات المجتمعات وثقافاتها في بؤرة التركيز.

عمليات اتِّخاذ قرارات تتَّسم بالشمولية تهدف إلى تعزيز شراكات متينة وطويلة الأجل.

يتطلَّب السلام مساهمة فعَّالة من جميع الأطراف. ويتولَّى الأقرب إلى الصراع والحلول زمام القيادة في عمليات التصميم والتنفيذ والتعلُّم المستمر. وبالتالي فهم يخضعون للمساءلة أمام المجتمعات المحلية. كما يتمحور الاهتمام حول أصوات ضحايا الصراعات والنساء والشباب وذوي الإعاقة والسكَّان الأصليين. وتخضع الحكومات المحلية والوطنية أيضًا للمساءلة أمام جميع ناخبيها ومواطنيها. مع إبراز بناة السلام المباشرين أهمية إشراك مرتكبي الصراعات في عملية الحوار وأنشطة بناء السلام.

ربط العلاقات والشراكات بين مختلف الجهات الفاعلة بقيم مشتركة تتمثَّل في تبادل الاحترام والثقة والشفافية.

يُعَد الاستماع الفعَّال وتقدير وجهات نظر الآخرين من الممارسات المُتبَّعة. إذ لا توجد هيمنة أو فرض للأفكار أو طلبات عاجلة دون النظر في تأثيرها على الآخرين. فالشراكات تسهم في إجراء تحوُّلات فعلية، وذلك مع إقامة تحالفات عبْر مختلَف القطاعات؛ لتنفيذ رؤية جديدة لمستقبل مشترك. وفي حين أن العلاقات والشراكات طويلة الأمد، إلا أنها تتَّسم بالتطوّر والحفاظ على مرونتها. وهكذا يعمل بناة السلام والمسؤولون عن إرساء دعائمه بالشراكة مع المجتمعات المتضرِّرة من الصراع ويدعمونها في تحقيق السلام.

توزيع الموارد على أساس مسؤولية التنفيذ، ويخضع بناة السلام للمساءلة أمام المجتمعات المحلية والجهات المانحة بشأن عمليات البرنامج ونتائجه.

تشمل الموارد الدعم المالي وغير المالي مثل: التوجيه والتدريب وإتاحة الوصول إلى نماذج تمويل بديلة. ويعمل الشركاء معًا من أجل تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. كما يوجد تبادل للمعلومات بشأن إستراتيجيات تحقيق الإيرادات؛ إذ تُعرَض الأفكار المدرَّة للدخل المبتكرة محليًّا وتجري مشاركتها على منصة عالمية. علاوة على المساءلة المتبادلة بين الشركاء والشفافية في تخصيص الميزانيات. كما يرفع القائمون على التنفيذ تقارير عن التقدُّم المحرَز في الطريق إلى تحقيق النتائج، ويوضّحون الإجراءات التي اتَّخذوها لضمان مساءلتهم أمام الجهات المانحة والمجتمعات المحلية. وتسعى جميع الجهات الفاعلة إلى تبسيط متطلبات الامتثال للإجراءات.

عمليات تعلُّم وإنتاج معرفة تتضمَّن تبادل الخبرات والممارسات العملية بين بناة السلام والجهات الفاعلة الدولية والجهات المموِّلة والمجتمعات المحلية.

لا ينقطع التعلُّم والتفكير بشأن جميع عمليات بناء السلام والممارسات المتعلِّقة به. وتوجد مساءلة متبادلة وشفافية بين الشركاء حول التقدُّم المحرَز نحو تحقيق النتائج وتخصيص الميزانية. وتُقاس النتائج من خلال عمليات تشاركية لضمان التعلُّم. كما تتحدَّث الجهات الفاعلة بوضوح عن الإستراتيجيات والتكتيكات التي نجحت، وكذلك التي لم تحظَ بالنجاح. وتعترف الجهات الفاعلة بالعوامل التي أسهمت في حدوث النتائج، وكذلك بالعواقب غير المقصودة. وغني عن القول إن الأساليب المستخدمَة في التعلُّم تمتاز بكونها مناسبة بالنظر إلى الظروف السياقية واستخدام منتجات التعلُّم.

المبادئ التوجيهية من منظور بناء السلام

الرسم التوضيحي أدناه يوضّح المبادئ التوجيهية من منظور توصيات بناء السلام والإجراءات المقترحَة. كما يسلّط الضوء على كيفية ارتباط هذه المبادئ ببعضها في إطار منظومة بناء السلام، ويبيّن السبل الجماعية التي يمكن لجميع الأطراف الفاعلة أن تسلكها للمساهمة في إحلال سلام دائم.

مسار نحو رؤية جديدة

اقترح بناة السلام المباشرون التوصيات التالية لتنفيذها في غضون السنوات الخمس إلى العشر القادمة. وهذه التوصيات موجَّهة إلى الجهات المانحة الثنائية والمؤسَّسات الخيرية والوسطاء وبناة السلام المباشرين. وتتميَّز هذه التوصيات بكونها مترابطة؛ فمنظومة بناء السلام بعد تحوُّلها ستتطلَّب التعاون على جميع المستويات.

إن تنفيذ هذه التوصيات يتأثَّر بهياكل السلطة الحالية ويعتمد عليها. وبناءً على ذلك، نُظِّم هذا القسم في هيكل هرمي (من الأعلى إلى الأسفل) مع التركيز على التوصيات التي ستتيح إجراء تغييرات متعدِّدة. ولتحقيق النجاح، يجب أن تفكر كلُّ جهة فاعلة في سلطتها ودورها ونطاق نفوذها. كما يجب عليها النظر في مواضع التنازل عن السلطة وكيفية فعل ذلك؛ حتى تتمكَّن الأطراف الأخرى من اتِّخاذ القرارات. قد تعني هذه المراجعة الداخلية أن بعض الجهات الفاعلة تحتاج إلى استخدام سلطتها على نحو أكثر فاعلية، في حين أن جهات أخرى قد تعيد النظر في دورها بالنظام. كما أن كل توصية تتوافق مع واحد أو أكثر من المبادئ التوجيهية.

توصيات لجميع الأطراف الفاعلة الساعية إلى تحقيق السلام

بناء السلام بالتزامن مع الصراعات الكبرى ضد القمع النظامي لضمان تحقيق سلام دائم.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

لا يمكن تحقيق السلام بمعزل عن أشكال العدالة الأخرى. وغالبًا ما تم العمل على قطاع بناء السلام بمعزل عن غيره. مع السعي للحفاظ على الحياد والنزاهة، رغم أنه قطاع سياسي بطبيعته. وهكذا يجب بناء السلام في نقطة التقاء السلام مع العدالة الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والجنسانية والبيئية وغيرها من أشكال العدالة ذات الصلة. كما ينبغي لعملية بناء السلام أن تواجه القمع النظامي وتسعى إلى تفكيكه، بما في ذلك: الإرث الاستعماري، والنظام الأبوي، والنزعة العسكرية، والرأسمالية، باعتبارها عوامل تغذّي الصراع وعدم الاستقرار. ولكي تكون المجتمعات سليمة معافاة، ينبغي على مبادرات السلام أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع والظلم، وأن تركِّز على بناء عمليات جديدة تتَّسم بالإنصاف والشفافية والشمولية والمشاركة.

دمج السعي لتحقيق السلام عبْر مختلَف القطاعات والحركات والتحالفات.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

يتطلَّب السلام عملًا مستمرًا، ويجب على عملية بناء السلام تجاوز قطاعها المريح المنعزل وأن تُدمج على نحو إستراتيجي في جميع المساعي التي تهدف إلى إقامة مجتمعات أكثر عدلًا وشمولًا. وتُعَد الحركات الاجتماعية جزءًا من النضال الأوسع نطاقًا، وهي أكثر ارتباطًا بعملية بناء السلام مما يعترف به هذا القطاع. إن إحجام بناة السلام عن تبنّي الحركات والتحالفات الأوسع نطاقًا يرجع إلى رغبة البعض في البقاء على الحياد، في حين أن هذه الحركات ذات طابع سياسي. لذا يجب الاعتراف ببناء السلام والاحتفاء به بصفته مهارة عامة وشاملة وعابرة للقطاعات، كما تشكِّل خطوة أساسية للبدء في مواجهة التحديات العالمية المتشابكة في عالم اليوم. وفي عالم تتزايد فيه الاستقطابات، توجد حاجة ماسَّة إلى توفير المزيد من المساحات للاستماع والحوار. فيجب أن يتجاوز دمج بناء السلام مجرد تطبيق مفهوم «مراعاة حساسية الصراعات»، وذلك بتركيز الاهتمام على الكيفية التي تُعرِّف بها المجتمعاتُ مفهومَ السلام. ويمكن أن يساعد هذا النهج الشامل في ضمان ألا يقتصر السلام على حل الصراعات فحسب، بل أن يكون جزءًا لا يتجزأ من النسيج الهيكلي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات.

دعم الأفراد ومجتمعاتهم في قيادة العلاقات التعاونية المؤدِّية إلى التحوُّل، وحل الصراعات من خلال آليات سلمية مراعية للثقافة وقائمة على الرعاية.

اتِّخاذ القرارات

غالبًا ما تُصمَّم برامج بناء السلام على يد الجهات المانحة الثنائية بناءً على تقييمات للصراعات قد لا تتضمن وجهات نظر المجتمعات المحلية المتضرِّرة من الصراع. بيد أن المجتمعات المحلية والناشطين والحركات والأشخاص المتضرِّرين من الصراع هم الأقدر على فهم السياق ودفع عجلة التغيير. وفي حين أن الجهات الفاعلة الخارجية قد تحتاج إلى بعض التوجيه والمشاركة، فإن المبادرات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالدعم الشعبي ستؤدي إلى تغيير أعمق وأكثر استدامة. ومن هنا تبرز أهمية دعم إنشاء قنوات وآليات مستدامة وشفافة لتلقّي الملاحظات؛ وذلك من أجل ضمان أن تؤثِّر أصوات الأشخاص الأقرب إلى الصراعات تأثيرًا مباشرًا في عمليات اتِّخاذ القرارات.

تكوين شراكات قائمة على ديناميكيات تقاسم السلطة وتستند إلى المصالح الجماعية والمتبادلة.

العلاقات

كثيرًا ما حافظ الشركاء على استمرارية هياكل السلطة الاستعمارية التي تمكِّن شركاء الشمال العالمي من احتكار الموارد والملكية وسلطة اتِّخاذ القرارات. ومن ثمَّ يجب على جميع الشركاء إعطاء الأولوية للاستماع بعمق والتحدث بصدق. كما يجب عليهم مشاركة اهتماماتهم بصراحة وإمعان النظر في دورهم في استمرار ديناميكيات السلطة غير المتكافئة. وينبغي أيضًا أن تُتاح لجميع الجهات الفاعلة إمكانية الوصول إلى نفس المعلومات. علاوة على أن التقدير المتبادل وتقاسم الفضل أمرين أساسيْن بين الشركاء. وكذلك دعم الجهود الرامية إلى بناء الثقة اللازمة لمرافقة العمليات المعقدة.

*لا تنبغي معاملة بناة السلام المحليين على أنهم محض منفّذين للتعليمات. إذ يواجه بناة السلام المحليون زيادة في أعباء العمل نظرًا لتنوُّع أشكال وأساليب إعداد التقارير وتعقيدها. وبدلًا من ذلك، **ينبغي معاملة بناة السلام المحليين كشركاء على قدم المساواة.** حيث يجب تقاسم الإنجازات بالتساوي».*

- منظَّمة مجتمعية أو منظَّمة مجتمع مدني، نيبال

الاستثمار في بناء السلام باعتباره عملية طويلة الأمد تقوم على الصبر وبناء الثقة والالتزام المستمر.

الموارد

غالبًا ما تكون برامج بناء السلام قصيرة الأمد وتفتقر إلى التمويل الكافي، ومع ذلك فإنها تنطوي على طموحات كبيرة يصعب تحقيقها في كثير من الأحيان. وبناءً على ذلك فإن دورات التمويل القصيرة تؤدّي إلى توقعات زائفة بين المجتمعات، ومن ثَمَّ يفقد الأفراد الثقة في بناة السلام المباشرين بعد انتهاء المشروع. ولذا يلزم توفير دعم مرن ومباشر ومستدام يتيح التكيُّف والابتكار والاستدامة من أجل القضاء على القمع النظامي. كما توجد حاجة إلى آليات حماية سريعة وفعّالة للساعين إلى بناء السلام وحقوق الإنسان وعالم أكثر عدالة، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها أو التي تشهد أعمال عنف.

تقبُّل وإدراك الطبيعة السياسية المتأصلة في عمل بناء السلام، بما في ذلك علاقته بالنشاط السلمي التي لا تتفصم؛ وذلك لتهيئة الظروف الملائمة للتعلُّم الحقيقي.

المساءلة

غالبًا ما تمثِّل الحركات الاجتماعية السلمية صوت القاعدة الشعبية المهمشة، وتُعَد من أصحاب المصلحة الأساسيين في بناء أنظمة سليمة. ورغم أن مصطلحاتُ بناء السلام قد شهدت إقصاءَ أصحاب المصلحة والحلفاء الرئيسين، فإن ممارسات التعلُّم القوية الرامية إلى التغيير تتطلَّب فهم الدور الذي يضطلع به العمل الجماعي في بناء السلام. علاوة على أن التعلُّم من إستراتيجيات الحركات الاجتماعية والعمالية ودعم العمل المشترك بين القطاعات يهيّئ الظروف المواتية للسلام.

توصيات الجهات المانحة الثنائية

التحلي بالصدق والصراحة بشأن دور حكوماتكم ومصالحكم الوطنية سواءً في نتائج الصراعات أو في مناطق جغرافية معيَّنة.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

إن الحكومات الأجنبية ليست أطرافًا محايدة في الصراعات بل إنها قد تنخرط في صراعات مسلَّحة لتعزيز مصالحها الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية الوطنية. وفي كثير من الحالات، كانت الجهات المانحة الثنائية تزوِّد أحد الأطراف بالأسلحة، بينما -في الوقت ذاته- تموِّل مبادرات للحوكمة أو السلام. كما أنها متناقضة في امتثالها لاتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وتُعَد هذه الديناميكيات واضحة لجميع الأطراف الفاعلة في عالمنا المعاصر، ولا يُستثنى من ذلك بناة السلام المباشرون الذين غالبًا ما يتعاملون مع تناقضات الاضطرار إلى تنفيذ برامج ممولة من منح مصدرها نفس الحكومات التي تدعم -بشكل مباشر أو غير مباشر- العنف أو الصراع المسلَّح.

> ***لست متأكدًا من أن الحكومات الأجنبية يمكن أن تكون جهات ممولة فعّالة لمنظّمات بناء السلام المحلية.***
> *فجميع الحكومات الأجنبية ستعمل لتحقيق مصالحها الوطنية، وما لم تدرك هذه الحكومات أن السلام الحقيقي والدائم في البلدان التي تموّلها هو جزء من تلك المصالح الوطنية، فستظل أولوياتها متعارضة مع أولويات الجهات الفاعلة المحلية».*
>
> - منظَّمة محلية وطنية لبناء السلام، زيمبابوي

توفير الأمن وتعزيز سلطة اتِّخاذ القرارات لدى بناة السلام المباشرين والمجتمعات المحلية.

اتِّخاذ القرارات

يفتقر بناة السلام المباشرون والمدافعون عن حقوق الإنسان وحلفاؤهم إلى الأمان والحماية. ويمكن للحكومات الثنائية تحفيز الحكومات الوطنية على تعزيز عمليات المساءلة التي تضمن سلامة النشطاء وبناة السلام. وهكذا يجب وضع آليات تمكِّن بناة السلام المباشرين والتحالفات والشبكات من العمل معًا على تصميم وتنفيذ برامج تركِّز على المجتمعات المحلية وتمنحها القدرة على التصرُّف والتحكُّم في إدارة الشؤون اليومية. بالإضافة إلى ابتكار عمليات تدعم بناة السلام المباشرين ليتمتَّعوا بسيطرة أكبر على وضع الميزانيات وتخصيصها لتلبية هذه الاحتياجات.

التحوُّل من العلاقات القائمة على العقود والمعاملات إلى نماذج شراكة تعاونية وتشاركية وقائمة على الثقة.[16]

العلاقات

تبرم الحكومات الثنائية اتفاقات تعاقدية تهدف إلى الحد من المخاطر التي تواجهها من خلال زيادة مستوى الامتثال للمتطلَّبات الإدارية وإجراءات تنفيذ البرامج. ونتيجة لذلك، تُنفَق الموارد ويُستهلَك الوقت على تلبية المتطلبات التعاقدية بدلًا من تنفيذ البرامج. إن هذه المتطلبات تستبعد بناة السلام المحليين الذين قد يعجزون عن الوفاء بحدود الامتثال، حتى بالرغم من جودة أسلوبهم المتَّبع في تنفيذ البرامج. وهكذا فإن بروتوكولات التخفيف من المخاطر والامتثال التي تطلبها الجهات المانحة، مثل قوائم الحضور التفصيلية التي تتضمَّن معلومات شخصية، يمكن أن تعرِّض بناة السلام والمشاركين للخطر. ويوجد نموذج مرافقة في العمل الميداني يتميَّز بكونه أكثر دقة، ويتمثَّل هذا النموذج في التمويل المباشر لبناة السلام المباشرين.[17] تحتاج المنظَّمات الدولية غير الحكومية الوسيطة إلى المزيد من الحوافز للعمل مع بناة السلام المباشرين وفي مختلَف القطاعات. كما يجب التأكُّد من أن جميع أموال المساعدات الإنسانية والتنموية الموجَّهة للدول الهشة والمتأثِّرة بالصراعات تشمل تحليلًا للنزاع ومكوِّنًا لبناء السلام.

إعادة تفعيل وزيادة التمويل طويل الأجل والمرن لبرامج بناء السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان.

الموارد

إن الجهات المانحة الثنائية في أمريكا الشمالية وأوروبا قد خفضت كثيرًا التمويل المخصص للبرامج التي تدعم الحركات السلمية وحقوق الإنسان وحل الصراعات بالطرق السلمية. ومن الضروري الاستمرار في توفير مصادر تمويل مباشرة ومرنة وطويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها للجهات الفاعلة التي تسعى إلى إحداث تغيير حقيقي بطرق سلمية.

تبسيط متطلبات التمويل حتى تتمكَّن المنظَّمات الشعبية الصغيرة من الوصول إلى الفرص مباشرةً.

الموارد

يجب تغيير طرق التمويل مع المنظَّمات الدولية غير الحكومية؛ لضمان تحويل نسبة أكبر من الأموال مباشرةً إلى الشركاء الذين ينفِّذون الأنشطة، وذلك مع مراعاة الواقع العملي لكل سياق وتعديل متطلبات فرص المنح وفقًا لذلك. على سبيل المثال: في بعض البلدان، لا يستطيع بناة السلام المباشرون التسجيل كمنظَّمات، وبالتالي لا يستطيعون الامتثال لمتطلبات التسجيل. ومن هنا دعت الحاجة إلى الابتكار في أنواع آليات المنح (المرنة وطويلة الأجل) التي يمكن أن تدعم إنشاء شراكات قائمة على الثقة، ومثل هذه الشراكات تُعَد ضرورية لجهود بناء السلام. كما ينبغي ضمان تغطية النفقات التشغيلية لبناة السلام المباشرين (مثل: المكاتب والاتصالات والنقل والنفقات العامة) بمستويات لا تقل عن تلك الموجودة في المنظَّمات الدولية غير الحكومية.

المشاركة في إرساء ثقافة تتميَّز بمعايير عالية ومسؤولية متبادلة.

المساءلة

ينبغي المشاركة في وضع إرشادات للشراكة تراعي وتفهم الايقاعات والمفاهيم المختلفة للوقت والثقة والقدرة على التكيُّف، وذلك جنبًا إلى جنب مع إعادة تعريف كيفية قياس الامتثال بالابتعاد عن أنظمة الرصد والتقييم المعقَّدة التي تعطي الأولوية لقياس النتائج على حساب تنفيذ عمليات التعلُّم. يجب أيضًا ضمان أن تبذل الجهات الفاعلة المحلية أقصى طاقتها وتركِّز على تنفيذ وتقديم البرامج التي تتضمن دوائر متعدِّدة للتقييم والتحسين. ولا ننسى العمل داخليًّا ضمن مؤسَّساتكم؛ للتأكُّد من تحمُّلكم للمسؤولية أمام بناة السلام والناشطين والمجتمعات المحلية أيضًا. ويشمل ذلك ضمان آليات حماية فعَّالة وسريعة الاستجابة وطويلة الأمد للنشطاء وضحايا الصراعات. كما ينبغي قياس نجاح البرنامج واعتماده من خلال أفراد المجتمع المحلي وقدرتهم على الحفاظ على النتائج والآليات المؤسسية.

> *يتعيَّن على الحكومات الأجنبية المموّلة أن تمنح الأولوية للتمويل المباشر والمرن لصالح منظَّمات بناء السلام المحلية؛ فهذا يقلِّل الاعتماد على المنظَّمات الوسيطة التي قد تحد من تأثير التمويل. كما أن تبسيط متطلبات طلب التمويل وتقديم التقارير* ***يساعد في زيادة تركيز الجهات الفاعلة المحلية على تنفيذ البرامج بدلًا من الانشغال بالإجراءات البيروقراطية.*** *ويجب على الجهات المانحة الاستماع بإنصات إلى أصحاب المصلحة المحليين والمشاركة معهم في عملية تصميم البرامج وتقييمها.*
>
> - منظَّمة محلية وطنية لبناء السلام، زيمبابوي

توصيات المؤسَّسات الخيرية

تتمتَّع المؤسَّسات الخيرية بمكانة جيدة تمكِّنها من تأدية دور الوسيط في العلاقات بين الجهات الفاعلة في النظام من أجل تعزيز بناء السلام القائم على الثقافة ومراعاة السياقات المحلية.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

تؤدّي قطاعات الأعمال الخيرية دورًا أساسيًّا في تعزيز التعاون القائم على الشراكة بين المنظَّمات، وتشجيع تكوين نسيج اجتماعي وعمل مشترَك، والحد من التنافس على الموارد. وهذا بدوره سيتيح تبادل المعرفة، وترشيد النفقات من خلال التعاون، والابتكار المشترك، وتشجيع إنشاء تحالفات شاملة، بدلًا من التنافس والانقسامات.

الالتزام بمشاركة حقيقية للسلطة مع بناة السلام المباشرين وتجنُّب المشاركة الشكلية.

اتِّخاذ القرارات

ينبغي أن تكون عمليات منح التمويلات أكثر شفافية وسهولة في الحصول عليها من أجل تحقيق نتائج أكثر فاعلية في مجال بناء السلام. كما تجب دراسة إنشاء هياكل استشارية شبه دائمة تضم بناة السلام المباشرين؛ لتقديم التوجيه الإستراتيجي واتِّخاذ القرارات بشأن الجوانب الرئيسة للإستراتيجيات وممارسات تقديم التمويل؛ وكذلك بهدف تمثيل واقع أولئك الأكثر تضررًا بالصراع بصورة أدق. وذلك مع تصميم عمليات توعية موجَّهة لإيجاد شركاء محليين ممن لديهم إمكانية الوصول إلى المجتمعات المتضرّرة.

> *تُعَد الموارد ذات أهمية بالغة. وقد تتجسَّد الموارد في صورة شراكات وتعزيز للقدرات الضرورية **لتلبية الاحتياجات الملحّة في اللحظة الراهنة**، وليس تلبية رغبات الجهات المانحة التي تمليها علينا».*
>
> - أحد النشطاء، سريلانكا

الاستمرار في التحرك نحو نموذج شراكة قائم على الثقة ومرتكز على المرونة والاستجابة وتنفيذ البرامج الموجَّهة لخدمة للمجتمع.[18]

العلاقات

يجب على الجهات المانحة أن تتحلى بالشفافية فيما يتعلَّق بإستراتيجيتها التمويلية وأولوياتها وعمليات اتِّخاذ القرارات الداخلية والجداول الزمنية للتمويل. فهذا الأمر يساعد على تعزيز الثقة، حيث يكون كلا الطرفين على دراية تامة بالأولويات وأصحاب المصلحة والتغيرات المحتملَة في العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تبادر المؤسَّسات الخيرية بتنظيم مناقشات استباقية حول ديناميكيات السلطة، وأن تستقي الانتقادات البنَّاءة من الشركاء المستفيدين من المنح من خلال آليات متنوعة (مثل: استبيانات الرأي مجهولة المصدر، والمحادثات مع مانحي التمويلات، والاجتماعات مع المستفيدين من المنح، وما إلى ذلك). وهذه المساحات المخصَّصة لتلقِّي الملاحظات يجب أن تراعي أولوية مشاركة المستفيدين من المنح، وذلك من خلال إتاحة قنوات متعددة اللغات لتبادل الملاحظات على سبيل المثال. ولكن نظرًا للفارق الكبير في موازين القوة، لا يمكن للمؤسَّسات الخيرية افتراض أن المنظَّمات المباشرة والجهات الفاعلة ستبادر بتقديم ملاحظاتها بصراحة وشفافية. وهكذا فإن الشراكة القائمة على الثقة، التي تبدأها المؤسَّسات الخيرية، هي الشرط الأساسي لكي تتمكَّن الجهات الفاعلة المباشرة من تنفيذ برامج موجَّهة نحو احتياجات المجتمع المحلي، والتي تؤدي بدورها إلى حلول أكثر استدامة.

> *يجب الالتزام **بنهج يركز على العلاقات، والنظر إلى المؤسَّسة على أنها شريك** في مسيرة بناء السلام وتحويل طبيعة الصراعات، وليست مجرَّد جهة مانحة. ولذا عليكم الثقة بشركائكم، **والحرص على راحتهم**، وتقبُّل المخاطرة».*
>
> - (منظَّمة غير مُعلَن عن نوعها)، فرنسا

الاستثمار في البنية التحتية للسلام من خلال إنشاء مساحات لتقوية النفوذ، ودعم بناء العلاقات بين بلدان الجنوب، وإضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة السلمية.

الموارد

في السابق، كان الدعم المقدَّم إلى بناة السلام المباشرين يتم في المقام الأول عبْر البرامج. ومع ذلك، يتعين على بناة السلام المباشرين توسيع شبكاتهم، والتعلُّم من بعضهم، واكتساب مهارات جديدة أو تحسين مهاراتهم الحاليَّة، وتكوين تحالفات. وذلك جنبًا إلى جنب مع النظر في أشكال أخرى من الدعم مثل: تمويل الزمالات، أو عقد الاجتماعات، أو إقامة شراكات تعليمية يمكن أن تساعد في مبادرات التعلُّم المتبادل والمُشترَك بين مختلَف الأطراف. وإذا تحلَّت المؤسَّسات الخيرية بالصدق والشفافية بشأن نفوذها في النظام، فيمكنها أن تضطلع بأدوار أكثر فاعلية في توفير مساحات حقيقية للتفكير والتآزر والشراكة بين بناة السلام المباشرين؛ وهو ما يفضي في النهاية إلى تقوية النفوذ.

توفير موارد أو تمويل مستدام وطويل الأجل يمكِّن بناة السلام المباشرين من تعزيز القدرات المالية والمؤسسية والإدارية اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات تدريجيًّا.

الموارد

يجب أن يكون الهدف طويل الأمد هو تقديم منح الدعم التشغيلي العام (GoS)، والتي تتيح للمنظَّمات مستوى من الاستقلالية والقدرة على تحديد أفضل استخدام للتمويل. إلا أنه إذا لم يسبق للجهات المستفيدة الحصول على دعم تشغيلي عام، فقد يكون هذا الأمر مربكًا ومحيّرًا لها. إذ تُبلغ الجهات المستفيدة عن شعورها بالحاجة إلى العمل وفقًا لتوقعات مبهمة أو غير واضحة المعالم. إن بدء العلاقات من مُنطلَق الثقة والشفافية المتبادلة، مثل مِنَح المشروعات ذات التفاصيل الدقيقة، يمكن أن يعزّز عمق العلاقة والقدرة المشتركة على التمويل غير المقيد مستقبلًا.
بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظَّمات إلى مسار لتعزيز استقلاليتها وثباتها أمام التحديَّات بمرور الوقت. وتجدر الإشارة أن بعض المنظَّمات تعتمد على نماذج تدعم نموها سواءً عبْر العمل التطوعي أو من خلال الخدمات المدفوعة. أما المنظَّمات الأخرى فلا تزال في بداية مسار تحقيق الاستقلال المالي.

تشجيع بناء السلام بقيادة المجتمع من خلال دعم الحلول المحلية وتعزيز عمل بناة السلام المباشرين.

المساءلة

هذا يتطلَّب تبادل الأساليب الفعَّالة، وتمويل الأبحاث، وتعزيز التحليل متعدد الجوانب من أجل فهم أفضل لتعقيد السياقات المحلية. وعلى مدار التاريخ، كانت المؤسَّسات الخيرية تعمل ضمن هياكل مساءلة مغلقة مع مجلس إدارتها (اضطلاع بالمسائلة أشخاص من داخل المؤسَّسة) وشفافية خارجية محدودة (لم تُعلَن معلومات كافية للعامة أو الجهات الخارجية) وقد شمل هذا الهيكل الإداري عمليات هذه المؤسَّسات واتِّخاذ قراراتها وتعلُّمها من تجاربها. وهذا يحافظ على استمرار هياكل السلطة غير العادلة التي تبدو وكأنها استعمار جديد، بالإضافة إلى الانحياز في اتِّخاذ القرارات. وبناءً على ما سبق، يتطلب دعم الحلول المحلية تغييرًا في هياكل التعلُّم القائم على التعاون.

> *يجب على المؤسَّسات أن تتجاوز المشاركة الشكلية وأن تنقل السلطات بشكل حقيقي، بما في ذلك سلطة التمويل واتِّخاذ القرارات والظهور الإعلامي، إلى الجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المهمشة. فالعديد من منظَّمات بناء السلام تناضل للحفاظ على استمراريتها لأن غالبية التمويل قائم على المشروعات.* ***ومن ثَمّ فإن توفير كلٍّ من الدعم الأساسي والمؤسسي يتيح الاستقرار والنمو الإستراتيجي وتحسين الاستجابة للأزمات».***
>
> منظَّمة مجتمع مدني، أوغندا

استغلال دوركم وموقعكم في الدفاع عن سرديات السلام وصياغتها مع تسليط الضوء على قصص النجاح في عملكم.

المساءلة

يجب على المؤسَّسات الخيرية أن تستثمر في صياغة سرديات تعزّز التعاطف والأمن الإنساني. وقد قدَّمت المؤسَّسات الخيرية الدعم المالي للمنظَّمات دون الإعلان عنه علنًا. وفي حين أن هذه الممارسة يمكن أن تحافظ على أمن المنظَّمات وسلامتها، إلا أن النجاحات التي تحقَّقت في هذا المجال لم تحظَ بتغطية إعلامية كافية، فلقد كانت المؤسَّسات الخيرية متحفِّظة في اتِّخاذ مواقف سياسية صريحة والانخراط في أنشطة الدعوة لتغيير ديناميكيات السلطة في النظام القائم. ونظرًا لمصدر تمويلها المستقل، فإن المؤسَّسات في وضع جيد للاستفادة من موقعها والدعوة إلى سرديات السلام ودعم مصادر تمويل طويلة الأجل ومرنة ومستدامة.

الجهات الفاعلة الوسيطة – توصيات المنظَّمات الدولية غير الحكومية

تنويع وتقدير الأساليب المتعددة لبناء السلام، لا سيما تلك التي تأتي من بلدان الجنوب والتي تعرَّضت للتهميش تاريخيًا.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

يجب الاعتراف بأن المجتمعات والشعوب لديها أساليب مختلفة للسلام والمصالحة والتعافي، لا سيما في الثقافات غير الغربية. وعليه ينبغي التعلُّم من هذه الأساليب لبناء السلام ودمجها والاحتفاء بها.

> *لا بد على المنظَّمات الدولية غير الحكومية أن تعيد تعريف دورها من كونها منفِّذة مباشرة إلى كونها ميسِّرة وداعمة للمنظَّمات المحلية* ***مع التركيز على نقل المعرفة والموارد بدلًا من السيطرة على العمليات التشغيلية.***
> *وينبغي أن تعمل على نقل القيادة إلى الكيانات المحلية، وخصوصًا في مراحل التخطيط واتّخاذ القرارات، وهو ما يعزز شعور المجتمع المحلي بالملكية والمسؤولية وبالتالي يزيد من فاعلية البرامج».*
>
> - منظَّمة محلية وطنية لبناء السلام، مصر

تجنُّب تكرار ديناميكيات السلطة الاستعمارية وفرض أجندات خارجية.

اتِّخاذ القرارات

غالبًا ما نفَّذت الجهات الوسيطة ذات النوايا الحسنة أجندات خارجية وكرَّرت ديناميكيات السلطة، وذلك ما سمح للمنظَّمات في الشمال العالمي بالحصول على نفوذ وسلطة لاتّخاذ قرارات أكبر من تلك الموجودة في منطقة الصراع. وفي حين أن المكاتب الموجودة في كل دولة قد يكون على رأسها مواطنون من البلد المعني، يظل أعضاء مجلس الإدارة متمركزين بشكل أساسي في بلدان الشمال والتي تُتَّخذ فيها القرارات المصيرية. وعليه فإن دور الجهات الوسيطة يتطلَّب مزيدًا من التواضع. إذ ينبغي أن تكون على مزيد من الدراية عن السياقات المحلية؛ لتجنُّب التدخُّل السلبي دون قصد، والذي قد يتمخَّض عن تقويض سلطة القادة المحليين وآليات السلام القائمة والتقاليد المُتَّبعة من أجل التعافي. وحين تظهر الفرص، يجب على تلك الجهات طرح هذه الأسئلة: من المستفيد الحقيقي من تنفيذ هذا المشروع؟ وهل ستُستخدَم البيانات التي جُمِعَت على نحو مفيد؟ ومن الذي سيسيطر على سردية السلام أو قصص التغيير؟ وهل سيجري تقاسم الملكية وحقوق الأفكار؟ يجب على الجهات الوسيطة أن تأخذ الوقت الكافي لاستكشاف تحيزاتهم الخاصة. وعليها الاعتراف بديناميكيات السلطة، والتنازل عن جزء من السلطة، والاستفادة من امتيازاتها؛ لإحداث تغيير على المستوى المحلي والإقليمي والوطني.

تغيير الممارسات والثقافة التنظيمية لمعالجة عدم المساواة في توزيع السلطة.

اتِّخاذ القرارات

ينبغي تحديث ومراجعة سياسات وممارسات التوظيف؛ وذلك بهدف منح الأولوية للمعرفة المحلية والابتعاد عن التوظيف القائم حصريًّا على المؤهلات الغربية الموحَّدة (الإنجاز الأكاديمي، والتأثير المهني، والامتيازات الطبقية) التي قد تستبعد قادة المجتمع المحلي. وبناءً على ذلك يجب الاستثمار في قيادة الشباب والنساء على جميع مستويات مؤسَّستكم. ناهيك عن التأكُّد من أن مجلس الإدارة يمثل المناطق التي تعمل فيها المنظَّمة. وذلك مع لامركزية عملية اتِّخاذ القرارات لضمان مشاركة المتضررين من الصراع.

التحوُّل نحو نموذج شراكة قائم على التوجيه والإرشاد، والذي يتقاسم المسؤولية بالتساوي بناءً على نقاط القوة والقدرات.

العلاقات

في الماضي، اعتمدت العديد من الجهات الوسيطة على بناة السلام المباشرين وشبكاتهم (دون تمكينهم بالكامل في الغالب) لتنفيذ الأنشطة الرئيسة، وغالبًا ما كان ذلك يحدث في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وفي حين أن كل شراكة تُعَد فريدة من نوعها، لاحظ العديد من بناة السلام المباشرين وجود خلل في التوازن بين الشركاء. إذ يرغب بناة السلام المباشرون في تولي زمام القيادة وأن يحظوا بالاعتراف لكونهم حلفاء إستراتيجيين، وليس مجرد منفِّذين للبرامج. ولذا لا بد من إشراكهم في جميع القرارات مثل: تصميم المشروعات والتحدُّث مع الجهات المموِّلة وقيادة تحالفات الشراكة. إنهم يبحثون عن شراكات قائمة على التوجيه والإرشاد وفرص تتطلَّب مهارات مكمِّلة لبعضها. والجهات الوسيطة في موقع قوي يسمح لهم بحشد الموارد، وتولى زمام الإدارة المالية، ورصد البرامج، والامتثال للسياسات المتَّفق عليها. ومن ثَمَّ يجب على الجهات الوسيطة تجنُّب نقل المتطلبات المعقَّدة إلى بناة السلام المباشرين، ولكن عليها مد يد التعاون لإصلاح نظام المساعدات الخارجية.

> *تبدأ الشراكة الحقيقية حين لا يُنظر إلى المنظَّمات غير الحكومية المحلية على أنها محض جهات مقاولة من الباطن لتنفيذ المشروعات، **بل قادة مشاركين في التغيير**».*
>
> - منظَّمة محلية وطنية لبناء السلام، جمهورية الكونغو الديمقراطية

*لقد حان الوقت لإعادة تصميم دور المنظّمات الدولية غير الحكومية، حتى فكرة **كونها طرقًا وسيطًا تبدو قديمة للغاية بالنسبة للسياق الراهن.** فينبغي على المنظّمات الدولية غير الحكومية العاملة في هذا المجال أن تعيد تعريف نفسها على أنها شبكات أو منصّات للعمل المؤثّر، وهو ما يمكّن الأفراد من تأدية أدوار عظيمة لبناء السلام. ويمكن للمنظّمات التي تعمل على المستوى الدولي أن تُنشئ- عبْر العمل الجماعي- بعض السلطة السياسية المشتركة،وذلك ليس من خلال إيصال الأصوات للجهات العُليا فحسب، بل من خلال تشكيل شبكات من الأشخاص حول قضية مشتركة يمكنها معالجة محرّكات الصراع العالمية والعابرة للحدود الوطنية».*

- منظّمة وسيطة (منظّمة دولية غير حكومية)، الولايات المتحدة

الاستفادة من سلطتكم وامتيازاتكم للتخفيف من المخاطر التي يواجهها بناة السلام المباشرون، والدفاع عن أجندات السلام مع حكوماتكم.

المساءلة

يجب على الجهات الفاعلة الوسيطة استخدام سلطتها ونفوذها لوضع إستراتيجيات لمناصرة أجندات السلام بالتشاور مع الموظفين الوطنيين. وينبغي تنفيذ إستراتيجيات المناصرة على الصعيد العالمي لدعم مساءلة الحكومات مع تعزيز ثقافات السلام. وذلك مع دعم عملية التعلُّم وإنشاء شبكة من بناة السلام لتقوية النفوذ المشترَك وتبادل المعلومات. عندما يتعرَّض بناة السلام المباشرون للخطر، يجب العمل ضمن شبكاتكم وجهات اتصالكم للبحث عن حلول آمنة. كما يجب اتِّخاذ مواقف سياسية عند انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي، بغض النظر عن هوية الجاني. فبناء السلام هو عمل سياسي في جوهره يتطلَّب اتِّخاذ إجراءات.

*يجب على المنظّمات الدولية غير الحكومية إعطاء الأولوية **لعلاقات أكثر إنصافًا وتعاونًا مع المنظّمات المحلية.** ومن الضروري الاعتراف بكونها حليفًا إستراتيجيًا، وليست مجرد جهات تنفيذ، كما ينبغي الحرص على إدراج آرائها في عملية صنع القرار».*

- منظّمة محلية وطنية لبناء السلام، كولومبيا

ضمان تخصيص موارد أكبر للمنظَّمات المحلية، ويشمل ذلك تغطية التكاليف العامة.

الموارد

في حين أن بناة السلام المباشرين غالبًا ما يتحمَّلون مسؤولية تنفيذ الأنشطة الرئيسة وتحقيق نتائج مستدامة، فإن منظَّماتهم لا تحصل في الغالب على التمويل الكافي. وكثيرًا ما تغطي المشروعات أو البرامج تكاليف التنفيذ وجزءًا محدودًا من الرواتب فحسب. ولذا يجب وضع سياسات منصفة والالتزام بتوزيع الموارد على نحو عادل من أجل دعم تنفيذ الأنشطة مع تمويل المنظَّمات المباشرة العاملة في مجال بناء السلام.

توصيات بناة السلام

يشمل مصطلح بناة السلام مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة. وهذه التوصيات مناسبة لبناة السلام على جميع مستويات النظام؛ أي على المستوى الشعبي والإقليمي والوطني والدولي. إنها توصيات من إعداد بناة سلام عالميين ومُوجَّهة إلى بناة سلام عالميين. وفي خِضَم المشاورات، دعا بناة السلام إلى تحسين الترابط بين الأنظمة على المستوى الأفقي (بين الجهات المماثلة) وعلى المستوى الرأسي (بين المستويات المختلفة). إذ تساعد هذه الروابط على تعزيز التعاون وتقوية النفوذ وزيادة مساحات التقاطع بين الجهات، ولا سيما في وقت يتراجع فيه الدعم المؤسسي الموجَّه لبناء السلام.

دعم وبناء سياقات ووسائل استجابة ملائمة ثقافيًّا لتلبية الاحتياجات المحلية.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

غالبًا ما تتولّى الجهات المانحة الثنائية تصميم برامج بناء السلام وعرضها في صورة دعوات لتقديم المقترحات. في حين أن المبادرات الجديدة يجب أن تكون شاملة وتستند إلى الممارسات المجتمعية القائمة والإجراءات التي يتّخذها الأفراد والمجتمعات. كما يجب تعزيز الإبداع والابتكار المحليين، وأن تمتلك المجتمعات المتضرِّرة من الصراع رأيًا مؤثِّرًا في جميع عمليات التصميم والتنفيذ والتقييم.

ربط بناء السلام بتعريف المجتمع للسلام والأمن، والذي قد ينطوي على ربطه بالرخاء والتنمية.

الاعتبارات الثقافية/الاعتبارات السياقية

إن الفقر والبطالة وانعدام فرص كسب الرزق تهيّئ الظروف المواتية لاندلاع الصراعات. وعدم حدوث تغييرات ملموسة قد يدفع الأفراد إلى الانضمام إلى الجماعات العنيفة. ولذا يمكن ربط أعمال بناء السلام ودمجها مع أنشطة تحقيق الدخل، الأمر الذي قد يزيد من الأمان المالي ويعزّز قدرة الأفراد والمجتمعات على الصمود. ولن يتأتّى ذلك إلا بفهم ما يعنيه السلام والأمن لكل مجتمع، والعمل مع تحالف واسع لدعم المجتمعات المحلية لتصبح أكثر أمانًا. وذلك مع الاستفادة من المنهجيات القائمة لتطوير مؤشرات تنمية المجتمعات المحلية وقياسها.[19]

تحمُّل المسؤولية تجاه المجتمعات عبْر تصميم عمليات تسمح لها باتِّخاذ القرارات وتوجيه مسارات البرامج.

اتِّخاذ القرارات

ينبغي إنشاء أنظمة فعَّالة ثنائية الاتجاه (بين المجتمع والمنظَّمات والعكس) لتقديم الملاحظات التي تساهم بدورها في عملية التكيُّف المستمر، مع الانتباه إلى التوتُّرات المجتمعية والديناميكيات الجنسانية. مع التواصل بشفافية حول الجداول الزمنية للبرنامج وإعطاء الأولوية للملكية والاستدامة منذ البداية لضمان دوث تأثير طويل الأمد.

إنشاء مساحات وعمليات تتَّسم بالشمولية تسمح بسماع مختلَف الأصوات وتشكيل عملية اتِّخاذ القرارات.

اتِّخاذ القرارات

لا يزال الرجال يتمتَّعون بنفوذ مفرط في معظم المجتمعات. حيث تفتقر النساء والشباب والناجون من الصراعات إلى النفوذ وسلطة اتِّخاذ القرار، إلا أن أصواتهم ضرورية لتحقيق السلام على المدى الطويل. عادةً ما يكون للنساء وضحايا العنف رؤية مُميَّزة وهامَّة حول ما يحدث في أثناء الصراعات وبعدها، ولكن غالبًا ما تُكمَّم أفواه هذه الأصوات. وكثيرًا ما تعاني الفئات المهمَّشة، مثل: ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية، من إبعادها عن المشاركة في العمليات أو في اتِّخاذ القرارات النهائية المتعلِّقة بالسياسات أو حل الصراعات. وفي كثير من الأحيان، يحتاج الأفراد إلى التدريب والدعم للمشاركة على أكمل وجه. وقد لاحظ بناة السلام وجود فجوة بين الممارسات المجتمعية التقليدية وظروف الحياة الحضرية التي تتَّصف بالفردية، وهذا الانفصال يتسبَّب في ظهور عوائق أمام التعافي ومعالجة الصدمات.

> *__يجب على الجهات المانحة أن تنصت أولًا.__ فالمجتمعات المحلية أكثر دراية بالتوتُّرات السائدة والعوامل التي تحسّن الوضع أو تزيده سوءًا. ولذا يجب الاستماع إلى الأفراد، وإشراك الحركات الشعبية، ولا سيما النساء والشباب والفئات المهمَّشة. وهذا ليس من قبيل الاستشارة فحسب؛ فهذه الفئات هي التي يجب أن تتَّخذ القرارات المتعلِّقة بحياتها».*
>
> - منظَّمة مجتمعية أو منظَّمة مجتمع مدني، فلسطين

إنشاء تحالفات واسعة من أصحاب المصلحة والمنفِّذين تشمل جهات فاعلة غير تقليدية لزيادة التأثير

العلاقات

لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات، يحتاج بناة السلام إلى السعي لإقامة تحالفات بين القطاعات، مثل: قطاعات التعليم والرعاية الصحية والقانون. فهذه الشبكات ضرورية لمعالجة الهياكل القانونية أو الفروقات غير العادلة في الخدمات الصحية. ويمكنهم أيضًا العمل على دعم التغييرات في التشريعات وتدوين حقوق المساواة للأشخاص الذين يعيشون في نفس المنطقة الجغرافية.

إعطاء الأولوية لبرامج بناء السلام التي تحقِّق تأثيرًا دائمًا وواسع النطاق بدلًا من المكاسب قصيرة الأجل.

الموارد

لدعم بناء السلام ورفاهية الأفراد، يتعيَّن على بناة السلام الابتعاد عن المشروعات قصيرة الأجل والاستثمار في البرامج الجماعية. وقد يعني ذلك دمج مصادر تمويل بديلة مرنة وطويلة الأجل أو إضفاء الطابع المؤسسي على التغيير من خلال شراكات بين القطاعات.

> *من المهم مساعدة «الشباب» على **إعادة الارتباط بالممارسات المتوارثة عن الأجداد**، وليس مجرَّد محاولة نقل الممارسات الغربية أو فرضها لحل الصراعات. ونضيف لما سبق تزويدهم بمعلومات عن ممارسات أخرى يمكنهم الاستفادة منها».*
>
> - جهة وسيطة (منظَّمة دولية غير حكومية)، غواتيمالا

تبادل المعرفة والأفكار والأنظمة المحلية على المستوى العالمي بصورة دورية.

المساءلة

يرتبط بناة السلام ارتباطاً مباشرًا بمجتمعاتهم. كما أن لديهم خبرة ومعرفة هائلة قد تكون عونًا لغيرهم من بناة السلام في جميع أنحاء العالم. ولذا يجب تبادل المعلومات بانتظام من خلال وسائل مُيسَّرة للجميع. يتولَّى بناة السلام مسؤولية تنفيذ عملية الرصد والتعلُّم لتوثيق التقدُّم المحرَز والنتائج المحقَّقة. وقد يؤدي التحليل السريع إلى اتِّخاذ قرارات فعَّالة وزيادة دمج المعرفة الجديدة والدروس المستفادة من بناة السلام الآخرين.

الخلاصة

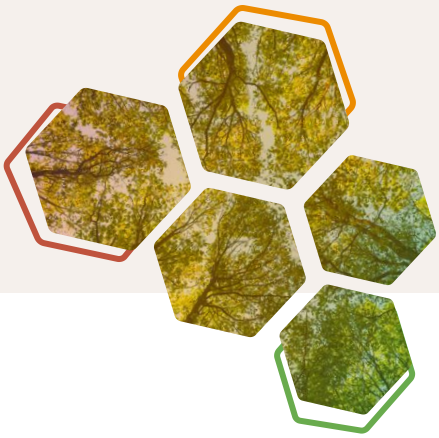

يُحدِّد إطار المشاركة الوارد هنا مسارات لتغيير العلاقات وديناميكيات السلطة. ويقدّم توصيات لمتّخذي القرارات والمنظّمات وبناة السلام, وبالطبع سيختلف تطبيقه باختلاف أصحاب المصلحة.

بالنسبة للبعض، قد يعزّز ذلك الممارسات الحالية ويقويها، بينما سيتطلّب من البعض الآخر إعادة التفكير جذريًّا في كيفية تعاملهم مع بناة السلام المباشرين والنظام الدولي. وربما يرفض البعض هذا الإطار باعتباره غير متوافق مع نظرتهم للعالم، أو لكونه مخلًا بمفاهيم بناء السلام التقليدية التي تدعم الحياد والمفاهيم القديمة حول تحديد «الخبراء». إلا أن هذه المقاومة نفسها يمكن أن تكون خطوة أولى مهمة نحو الاعتراف بضرورة التغيير. ففي نهاية المطاف، التغيير أمر لا مفر منه في عالم اليوم.

ومع تبلور نظام جديد للمساعدات الخارجية، تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية مسؤولية تحمُّل مسؤولية أفعالها والعمل ضمن نطاق نفوذها لدعم الجهات الفاعلة السلمية. ولا يمكن أن يصبح بناء السلام أكثر انتشارًا واستدامة إلا من خلال المساءلة المتبادلة.

لقد كانت المؤسَّسات في السابق تُصدِر تقارير ومنشورات سرعان ما توضع على الرفوف. ولكن منظّمة Humanity United قد دافعت عن عملية الاستماع هذه بهدف مواصلة عملية الحوار ودعم الشركاء الذين يسعون إلى تنفيذ رؤية جديدة لبناء السلام في هذه الأوقات المتغيرة. كما يتّضح من إستراتيجيتها لبناء السلام عام 2023 ومن خلال تنظيم هذه العملية، نواصل التزامنا بإنشاء مساحات للحوار تؤدّي إلى اتّخاذ إجراءات.

> *إن الشراكات التي تُقتسَم فيها السلطة بشكل حقيقي تُعَد بمثابة كتاب مفتوح؛ حيث يعرف الجميع كيف تبدأ الرواية وكيف ستتطوَّر، ويتوقَّعون نهاياتها المحتمَلة».*
>
> - جهة فاعلة وسيطة محلية، إندونيسيا

شكر وتقدير

لقد وُضِع إطار عمل «مسار نحو السلام» بمساهمة من 135 من بناة السلام المباشرين وحلفائهم الذين يعملون يوميًّا من أجل تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية بوسائل سلمية. ويلتزم بناة السلام بتولّي القيادة، والجهر بأصواتهم معبِّرين عن آرائهم بشجاعة. كما يحافظون على ثباتهم ويواصلون تفكيك عُرى القمع النظامي. وبدورنا نتوجَّه إليهم بعميق التقدير نظرًا لحكمتهم ومثابرتهم والتزامهم الذي لا يتزعزع في سبيل السلام.

كما نشعر بامتنان خالص لأعضاء اللجنة التوجيهية التسعة الذين يمثّلون 6 دول مختلفة: كولومبيا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيبال والسودان وباكستان. فقد كرَّسوا تسعة أشهر من أوقاتهم الثمينة للتفكير المتعمِّق والحوار المدروس، حتى في ظل تقلُّبات الواقع الذي يشهده نظام المساعدات الخارجية والتحديات التي تفرضها الصراعات العنيفة الجارية. ولولا قيادتهم وتفانيهم ما كان إطار العمل الذي بين أيديكم سيرى النور.

تماشيًا مع التزام منظَّمة Humanity United بالأمن وتهيئة بيئة للحوار المفتوح والصادق، امتنع الإطار عمدًا عن ذِكر أسماء المنظَّمات أو الأفراد المشاركين. وربما تتضمن الاقتباسات المباشرة من المشاركين الموقع الجغرافي لتوفير سياق للتصريحات.

وقد موَّلت منظَّمة Humanity United إطار العمل بدعم من كوري والش، وفانيسا كورلازولي (مستشارة مستقلَّة)، وهيوان أريايا، وصبيحة خان، وروكسانا بيريز.

المصدر

منظَّمة Humanity United. مسار نحو السلام: إطار عمل المشاركة من أجل التطوُّر القادم في بناء السلام. أيلول/سبتمبر 2025.

للأسئلة بخصوص إطار عمل المشاركة، يُرجى التواصل مع البريد الإلكتروني:
peacebuilding@humanityunited.org

لمعرفة المزيد عن عمل منظَّمة Humanity United في مجال بناء السلام:
إستراتيجية بناء السلام لمنظَّمة Humanity United (2023)

HUMANITY UNITED

ملاحظات ختامية

[1] مصدر تعريفات المساءلة المتبادلة: Trust-Based Philanthropy Project. “Glossary of Terms and Phrases: Frequently used in Trust-Based Philanthropy.” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. مصدر تعريفات مصطلح «بناة السلام المباشرين»: Humanity United. “Peacebuilding Strategy: Resourcing Peace in a Landscape of Crisis.” أيلول/سبتمبر 2023. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[2] Raleigh, Clionadh and Katayoun Kishi. “Conflict Index.” ACLED. كانون الأول/ديسمبر 2024. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[3] من الأمثلة الحديثة على الاتفاقيات التبادلية والقصيرة المدى: الاتفاق بين إسرائيل وقطاع غزة (2023-2025)، وأوكرانيا وروسيا (2020-2025)، وإسرائيل وإيران (2023-2025)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (2025).

[4] Humanity United. “Survey Brief: Peacebuilding in Crisis.”. 9 أيلول/سبتمبر, 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[5] تشمل المنظَّمات ما يلي: 5 منظَّمات مجتمعية أو منظَّمات مجتمع مدني، و4 منظَّمات محلية وطنية لبناء السلام، و3 نشطاء، ومنظَّمة دولية غير حكومية، ومنظَّمة أخرى (غير مُحدَّدة). وتشمل البلدان التي توجد فيها هذه المنظَّمات أو الناشطون ما يلي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومالي، وسيراليون، وتايلاند، وأوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليمن.

[6] Humanity United. “Survey Brief: Peacebuilding in Crisis. 9 أيلول/سبتمبر, 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. Peaceful Change. “Peaceful Change initiative to close at the end of 2025.” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[7] Hardy Merriman, Gino Govender, Steward Muhindo, Ola Ibrahim, Hanyea Mohammed, Shreen Saroor, Véronique Dudouet. “Towards a People’s Peace: A Task for Activists, Peacebuilders, and Allies”. International Center on Nonviolent Conflict. 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. للاطِّلاع على أمثلة لحركات المجتمع المدني، تُرجى زيارة مدونة International Center for Non-Violent Conflict (المركز الدولي للصراع السلمي) بعنوان «Minds of the Movement» (بتاريخ 2025). هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[8] United Nations. “100 Women Win seats in Parliament and Local Councils, Among Other Peacebuilding Achievements in Sierra Leone.” نيسان/أبريل 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[9, 10] World Bank. “Fragility, Conflict and Violence: Overview.” 19 حزيران/يونيو، 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[11] Mueller, Hannes and Christopher Rauh, Benjamin R. Seimon, Raphael A. Espinoza. “The Urgency of Conflict Prevention - A Macroeconomic Perspective.” International Monetary Fund Working Papers. 20 كانون الأول/ديسمبر, 2024. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[12] Institute for Economics and Peace. “Economics of Peace.“ هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[13] International Alert. “Practical Approaches to Localisation in peacebuilding.” كانون الأول/ديسمبر 2024. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. Peace Direct. “Localisation and Decolonization: the difference that makes the difference.” تشرين الأول/أكتوبر 2022. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. Robillard, Sabina, Kimberly Howe, and Katja Rosenstock. “Localization across contexts: Lessons learned from four case studies.” Feinstein International Center Brief. تموز/يوليو 2020. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[14] ICVA. “Equitable Partnerships and Localization. ‘Grab and Go’ Pocket Guide.” نيسان/أبريل 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. Barbelet, Veronique and Gemma Davies, Josie Flint, and Eleanor Davey. “Interrogating the evidence base on humanitarian localisation.” حزيران/يونيو 2021. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[15] Sabina Robillard, Teddy Atim, Daniel Maxwell. “Localization: A “Landscape” Report. Boston, MA: Feinstein International Center, Tufts University, 2021.” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025. Rana B. Khoury, Emily K.M Scott.“Localization doesn’t shift power. It deepens international dominance”. The New Humanitarian. 23 تموز/يوليو 2025. هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[16] Trust-Based Philanthropy Project. “Glossary of Terms and Phrases: Frequently used in Trust-Based Philanthropy.” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[17] يُعرَّف نموذج المرافقة (Accompaniment model) الذي تقدِّمه منظَّمة Humanity United بأنه: «التزام طويل الأمد يستمر لعدة سنوات ويقوم على السير جنبًا إلى جنب مع الشركاء بطريقة تدعم كفاية أساليبهم وتعزِّز طاقاتهم وقدراتهم». للمزيد من المعلومات، يمكنك الاطِّلاع على الآتي: Humanity United. “Our Approach.” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[18] حدَّد مشروع Trust-Based Philanthropy ستَّ خطوات يمكن للمؤسَّسات الخيرية اتِّباعها لبناء شراكات قائمة على الثقة، ألا وهي: (1) تقديم تمويلٍ غير مقيَّد يمتد لعدّة سنوات. (2) إجراء البحث اللازم مسبقًا. (3) تبسيط الأعمال الورقية والحد منها. (4) التحلّي بالشفافية والاستجابة. (5) طلب الملاحظات والتصرُّف بناءً عليها. (6) تقديم الدعم بما يتجاوز مجرد التمويل المالي. Trust-Based Philanthropy Project. “Six Practices of Grantmaking” هذا المصدر مُتاح هنا. جرى الاطِّلاع على هذه المعلومات بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 2025.

[19] للمزيد من الأمثلة على أساليب القياس التشاركية، يُرجى الاطِّلاع على منهجية Everyday Peace Indicators مثل تطوير المؤشِّرات في أفغانستان (انظر هنا) أو على إطار Inclusive Rigor Framework.